قراءة طلحة بن مُصَرِّف (112هـ) في كتاب (الْمُحتسَب) لابن جِنّي (392هـ).(دراسة لغوية)

د. إبراهيم سعد مجيد- كلية التربية- جامعة عمر المختار

الملخص:

تناولت الدراسة قراءة طَلْحَة بن مُصَرِّف من خلال كتاب الْمُحتسَب لابن جني فجاء تمهيد معرِّفًا بالقراءات الشاذّة وبطَلْحَةَ بن مُصَرِّف ، كما ضمنت تعريفًا ب بابن جني وكتابه الْمُحتسَب الذي أورد فيه كلَّ القراءات القرآنية الشاذَّة التي جاءت على قسمين أُوضِحا في التمهيد، وكان يستنبط منها المعاني المختلفة موجهًا إياها من حيث النحو، والصرف، والتفسير، محتجًا لها بما جاء من القرآن الكريم والسنة، والشعر، ولغات القبائل، وقد اعتمدت الدراسة كتب القراءات الشاذّة؛ لمعرفة من وافق منهم طَلْحَة بن مُصَرِّف، ومن خالفه في قراءته، وما انفرد به عنهم من القراءة، وتم تحليل كل مسألة فيها بعد تقسيم الدراسة إلى مبحثين: مبحث أول تناول قراءته في الأسماء، ومبحث ثانٍ تناول قراءته بالأفعال، ثم خُتِمَت الدراسة بما خلص إليه الباحث من نتائج، وقد اسْتُخْدِمَ في البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: طلحة بن مصرف – ابن جني – كتاب المحتسب- القراءات- النحو والصرف.

Abstract

The study dealt with the reading of Talha bin Musarrif through the book of al-Muhtasib by Ibn Jinni, so a preamble came defining the abnormal readings and Talha bin Musarrif, and included an introduction to Ibn Jinni and his book al-Muhtasib, in which he mentioned all the abnormal Quranic readings that came in two parts that were clarified in the preface, and he was directing to

deduce from them the different meanings. In terms of grammar, morphology, and interpretation, citing what came from the Holy Qur'an, Sunnah, poetry, and tribal languages, the study relied on books of irregular readings; To find out who among them agreed with Talha bin Musrif, and who disagreed with him in his reading, and what separated him from them from reading, and each issue in it was analyzed after dividing the study into two sections: the first topic dealt with his reading in names, and the second topic dealt with his reading with verbs, then the study concluded with what he concluded. The researcher obtained results, and the analytical inductive method was used in the research.

Keywords: Talha bin Masraf - Ibn Jinni - Al-Muhtasib's book - readings - grammar and morphology.

مقدّمة

الحمد لله الرحمن، علَّمَ القرآنَ، خلَقَ الإنسانَ، عَلَّمه البَيان، والصلاةُ والسلامُ على حبيبنا الخاتم بما أُنزِل عليه سلسلةَ الأديان، وعلى آله وصحبه أهلِ العزة والإيمان، أمّا بعدُ:

فإن الغَوصَ في بحر العربية دراسةً وتأمُّلًا يُثْري المكتبة اللغوية ويُفيد أهله، ولا سيَّما في كتاب الله الكريم الذي جمع فأوعى، وحصَرَ فما أَبْقى، زِد على ذلك ما كان في كتب القراءات الدقيقة الحاوية لما عُرِف بالشاذّ من القراءات القرآنية لمحاولة معرفة ما أُلقي له الكَلِمُ، وما بالُك حين كان ذلك في زمن آتى فيه استنباط الظواهر من نصوص التراث العربي أُكُلَه على أيدي علماءَ كِبارٍ أَنْضَجُوا ثمارَ ما زَرَعَهُ أسلافُهم.. من خلال ذلك وقع اختيار موضوع هذا البحث على دراسة جزئية في كتابِ عَلَمٍ من أعلام اللغة كان سيبويه زمانِه عِلْمًا وثقةً

واستنباطًا، إنه ابن جنّي المتوفَّى سنة 392هـ، فكان موضوعه: (**قراءة طَلْحَة بن مُصَرِّف من خلال كتاب الْمُحتسَب لابن جني – دراسة لغوية**).. فجاء البحثُ على مبحثَين:

المبحث الأول: ما جاء في الأسماء.

المبحث الثاني: ما جاء في الأفعال.

فتناول البحث كلَّ قراءة على حِدة بتوثيق الآية من القرآن الكريم، وقراءتها من المحتسَب وقول ابن جني فيها، ثم أقوال العلماء الآخرين ما أمكن، جاءت بعد ذلك مناقشة المسألة لغويًّا من خلال أقوال اللغويين، مع مراعاة ترتيب المسائل حسب ورود الآيات – مواضع الدراسة – في المصحف الكريم، ثم الخاتمة والنتائج فقائمة المصادر. قد اتبعتُ طريقة وضع الهوامش في قائمة نهاية البحث إلّا الآية موضع المسألة فقد وثقتُها في مكان ذِكرها.

مشكلة البحث: تكمن إشكالية البحث في معرفة قراءة طلحة بن مُصَرِّف التي ذكرها ابنُ جِنّي نَصًّا وناقشها في كتابه المحتسَب.

أهمية وأهدف البحث: تأتي أهمية وأهداف البحث فيما يلي:

– الوقوف على وجوه القراءات الشاذّة والتفريق بين نوعيها اللذين ذكرهما ابن جني كما أشرنا.

– الإشارة إلى قراءة عالم كان له دور في تعدُّد القراءات القرآنية؛ هو طلحة بن مُصرِّف.

– بيان العلاقة بين القراءات الشاذة وغيرها نحويًّا وصرفيًّا ودلاليًّا.

المنهج المتَّبَع: اعتمد البحثُ على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال تتبع قراءة طلحة بن مُصرِّف حسب ورودها في كتاب المحتسَب، وعلى المنهج التحليلي باستقصاء قراءة طلحة كلها وبيان وتفسير معانيها؛ فهُما أنسب المناهج لهذا النوع من الدراسات. أمّا في التوثيق؛ فالآيات الكريمة – إذا كانت الآية موضع المسألة – اكتفيت بالإشارة إليها بداية المسألة في متن البحث تمييزًا لها عن الآيات التي جاءت للأدلة والاحتجاج، كذلك لم أقُم بتوثيق الشعر

وغيره من النصوص الواردة في المصادر القديمة كالمحتسَب وغيره؛ لأنها تعتبر مصادرَ توثيقٍ للشعر.

مدخل تمهيدي

القراءات الشاذّة:

لأن موضع البحث جاء في كتاب المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها فينبغي أن تقتصر النبذة عن القراءات الشاذّة، فالمعنى اللغوي: "شَذّ الشَّيْءُ يشِذّ، ويشُذّ شَذًّا، وشُذُوذًا: ندر عَن جمهوره"[1]. أمّا الاصطلاحي فهو: "مَا لَمْ يَصِحَّ سَنَدُهُ، وَفِيهِ كُتُبٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ: ﴿مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بِصِيغَةِ الْمَاضِي وَنَصْبِ ﴿يَوْمَ﴾، و﴿إِيَّاكَ يُعْبَدُ﴾ بِبِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ، وَقَالَ الْكَوَاشِيُّ: كُلُّ مَا صَحَّ سَنَدُهُ وَاسْتَقَامَ وَجْهُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَوَافَقَ خَطَّ الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فَهُوَ مِنَ السَّبْعَةِ الْمَنْصُوصَةِ وَمَتَى فُقِدَ شَرْطٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ فَهُوَ الشَّاذُّ"[2]. وقد قسم ابن جني الشاذَّ على ضربين: أولهما لا صَنعةَ منه، والثاني ما غمُض عن ظاهرها وهو المعوَّل عليه فقال: "اعلم أن جميع ما شذَّ عن قراءة القراء السبعة – وشهرتهم مغنية عن تسميتهم– ضربان: ضربٌ شَذَّ عن القراءة عاريًا من الصنعة، ليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر مما هذه سبيله، فلا وجه للتشاغل به؛ وذلك لأن كتابنا هذا ليس موضوعًا على جميع كافة القراءات الشاذة عن قراءة السبعة؛ وإنما الغرضُ منه إبانة ما لطفت صفته، وأُغْرِبَتْ طريقته. وضرب ثانٍ وهو هذا الذي نحن على سمته؛ أعني: ما شذ عن السبعة، وغمُض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعوَّل عليه، المولَى جهة الاشتغال به"[3].

التعريف بطلحة بن مُصَرِّف[4]:

هو طلحة بن مُصَرِّف بْنِ عَمْرِو بْنِ كَعْبِ بْنِ جُحْدُبِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بن سعد بن الحارث بن ذُهْل بن سَلَمَة بن دَوْل بن جُشَم بن يام من هَمْدان ويكنى أبا عبد الله. وفي بعض التراجم: (دَدْوَل).

شيوخه: أخذ القراءة عرضًا عن إبراهيم بن يزيد النخعي ويحيى بن وثاب والأعمش، وهو أقرأ منه وأقدم.

تلاميذه: روى القراءة عرضًا عنه مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعيسى بن عمر الهمداني وأبان بن تغلب وعلي بن حمزة الكسائي وحمزة بن حبيب الزيات وفياض بن غزوان، وهو الذي روى عنه اختياره وأقرأ به في الري وأخذه الناس عنه هناك. وحدث عنه ابنه مُحَمَّد بن طلحة ومنصور والأعمش ومالك بن مغول وشعبة وخلق كثير.

مكانته: قال العجلي: اجتمع قُرّاءُ الكوفةِ في منزِلِ الحَكَمِ بن عُيَيْنَةَ فأَجْمَعوا على أنه أَقْرَأُ أهلِ الكوفةِ، فَبَلَغَهُ ذلك فَغَدَا إلى الأعمشِ فَقَرَأَ عليه لِيَذْهَبَ عنه ذلك. قال عبد الله بن إدريس: كانوا يُسَمُّونَه سَيِّدَ القِراءة. وقيل: كان قارئَ أهلِ الكوفةِ يَقْرَؤُون عليه القرآنَ، فلما رأى كَثْرَتَهم عليه كأنه كَرِهَ ذلك لنفسه فمشى إلى الأعمش فقرأ عليه. فمال الناسُ إلى الأعمش وتركوا طلحةَ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَقُولُ: كُنْتُ فِي جِنَازَةِ طَلْحَةَ فَقَالَ أَبُو مَعْشَرٍ زِيَادُ بْنُ كُلَيْبٍ وَأَثْنَى عَلَيْهِ: مَا تَرَكَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ.

روايته للحديث: كان من عُبّاد الكوفيين، وكَانَ ثِقَةً لَهُ أَحَادِيثُ صالحة. وحدَّث عن أَنَس بنِ مالكٍ وعبدِ اللهِ بنِ أبي أَوْفَى ومُرَّةَ الطَّيِّبِ، وَزَيْدِ بنِ وَهْبٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَخَيْثَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَذَرٍّ الهَمْدَانِيِّ، وَأَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، وَطَائِفَةٍ.

مناقبه: قال أبو خالد الأحمر أُخبرت أن طلحة بن مصرف شهر بالقراءة فقرأ على الأعمش لينسلخ ذلك الاسم عنه فسمعت الأعمش يقول كان يأتي فيجلس على الباب حتى أخرج فيقرأ فما ظنكم برجل لا يخطىء ولا يلحن.

وعن عبد الملك بن أبجر قال ما رأيت طلحة بن مصرف في ملأ إلا رأيت له الفضل عليهم، وقال الحسن بن عمرو: قال لي طلحة بن مصرف: لولا أني على وضوء لأخبرتك بما تقول الرافضة. قَالَ فُضَيْلُ بنُ غَزْوَانَ: قِيْلَ لِطَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ: لَوْ ابْتَعْتَ طَعَاماً، رَبِحْتَ فِيْهِ؛ قَالَ:

إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَعْلَمَ اللهُ مِنْ قَلْبِي غِلًّا عَلَى المسْلِمِيْنَ، وَقَالَ فُضَيْلُ بنُ عِيَاضٍ: بَلَغَنِي عَنْ طَلْحَةَ أَنَّهُ ضَحِكَ يَوْماً، فَوَثَبَ عَلَى نَفْسِهِ، وَقَالَ: وَلِمَ تَضْحَكُ؟ إِنَّمَا يَضْحَكُ مَنْ قَطَعَ الأَهْوَالَ، وَجَازَ الصِّرَاطَ، ثُمَّ قَالَ: آلَيْتُ أَنْ لَا أَفْتَرَّ ضَاحِكًا حَتَّى أَعْلَمَ بِمَ تَقَعُ الوَاقِعَةُ، فَمَا رُئِيَ ضَاحِكًا حَتَّى صَارَ إِلَى اللهِ. وقَالَ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ اللهِ العِجْلِيُّ: كَانَ طَلْحَةُ يُحَرِّمُ النَّبِيْذَ، قُلْتُ: وَكَانَ يُحِبُّ عُثْمَانَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – فَهَاتَانِ خَصْلَتَانِ عَزِيْزَتَانِ فِي الرَّجُلِ الكُوْفِيّ.

وفاته: مات سنة اثنتي عشرة ومائة، وَقَالَ شُعْبَةُ: كُنَّا فِي جَنَازَةِ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ، فَأَثْنَى عَلَيْهِ أَبُو مَعْشَرٍ، وَقَالَ: مَا خَلَّفَ مِثْلَهُ.

التعريف بابن جِنّي وكتابه: هو أبو الفتح عثمان بن جِنّي الموصلي النحوي المشهور، كان إمامًا في علم العربية، قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي، وفارقه وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه، فرآه في حلقته والناس حوله يشتغلون عليه، فقال له "زَبَّبْتَ وأنت حصرم"، فترك حلقته وتبعه ولازمه حتى تمهر، وكان أبوه (جِنّي) مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي. ولابن جني من المصنَّفات المفيدة كتاب الخصائص والمحتسَب وسر صناعة الإعراب والمنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازني والتلقين في النحو والتعاقب والكافي في شرح القوافي للأخفش والمذكر والمؤنث والمقصور والممدود والتمام في شرح شعر الهذليين والمنهج في اشتقاق أسماء شعراء الحماسة ومختصر في العروض ومختصر في القوافي والمسائل الخاطريات والتذكرة الأصبهانية ومختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها والمقتضب في المعتل العين واللُّمَع والتنبيه والمهذَّب والتبصرة وغير ذلك كما شرح ابن جني ديوان المتنبي وسماه الفَسْر[5].

وقد ألَّف ابن جني هذا الكتاب، وأَتَمَّه في أواخر عمره، بعد أن عَلَتْ به السِّنُّ، وطوى مراحل الشباب، واختار من القراءات الشاذّة التي احتج لها ما كان له وَجْهٌ يَطْمَئِنُّ إليه في اللغة وأصول النحو وشواهد الشعر، أما ما عدا ذلك من القراءات فقد ردَّها وضعَّف القراءةَ

بها، وقد رَمى بتأليفه القُرْبى إلى الله عز وجل، وابتغاءَ المثوبةِ منه، وأسماه كتاب (المحتسَب)؛ ليدُلَّ باسمه على الغرض الذي يريده به، لا على الموضوع الذي يديره عليه، كما يقول محققو الكتاب. ذكر في مقدمته ضَرْبَيَّ القراءة، ولم يُهملِ الشاذَّ منها؛ بل وضعه في مستوى المتواتر فصاحةً فقال: "فأتى ذلك على طهارة جميعه، وغزارة ينبوعه ضربين: ضربًا اجتمع عليه أكثرُ قُرَّاء الأمصار، وهو ما أَوْدَعَه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد –رحمه الله – كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده. وضربًا تَعَدَّى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذًّا؛ أي: خارجًا عن قراءة القُرَّاء السبعةِ الْمُقَدَّمِ ذكرُها، إلا أنه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قُرَّائه، مَحْفُوفٌ بالروايات من أمامه ووَرائه، ولعله – أو كثيرًا منه – مساوٍ في الفصاحة للمُجْتَمَعِ عليه"[6].

. كما أبدى غرضَه من تصنيف الكتاب، وهو بيان أنَّ للشاذِّ وجهًا قويًّا ضاربًا في صحة الرواية؛ فقال: "ولسنا نقول ذلك فسحًا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغًا للعدول عما أقرته الثقات عنهم؛ لكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه"[7].

المبحث الأول: قراءة طلحة بن مُصَرِّف في الأسماء

في قوله تعالى: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ والحِجارةُ﴾. (البقرة: 24). قال ابن جنّي: "ومن ذلك قراءة الحسن بخلاف ومجاهد وطلحة بن مصرِّف وعيسى الهَمْداني: ﴿وُقُودُهَا النَّاسُ﴾ هذا عندنا على حذف المضاف؛ أي: ذو وُقودِها، أو أصحاب وقودها الناس؛ وذلك أن الوُقود بالضم هو المصدر، والمصدر ليس بالناس؛ لكن قد جاء عنهم الوَقود بالفتح في المصدر؛ لقولهم: وَقَدَت النارُ وَقودًا، ومثله: أُولِعْتُ به وَلُوعًا، وهو حسن القبول منك، كله شاذ، والباب هو الضم"[8]. فابن جني رجَّح وجه الضم على قراءة سبعية متواترة. وقال الكسائي: "الوَقود بفتح الواو الحطَب، والوُقود بضمها الفعل"[9]، ويعني بالفعل المصدر. وقال الزَّجّاج: "وقوله

(وَقودُها) الوقود هو الحطب، وكل ما أوقد به فهو وقود، ويقال هذا وقودك، ويقال قد وقدت النار وُقُوداً فالمصدر مضمومٌ ويجوز فيه الفتح. وقد روي وقدت النار وَقوداً وقبلت الشيء قَبُولًا. فقد جاءَ في المصدر (فَعُول) والباب الضم"[10]. أمّا النحاس فقد خالف ابن جني واختار وجه الفتح فقال بعد أن ذكر قراءة الضم ونقل كلام الكسائي السابق: "يجب على هذا أن لا يُقرأ إلّا وَقودها بفتح الواو لأنّ المعنى حطبُها"[11]. أمّا العُكبري فيرى أن للفتح والضم وجهين؛ الأول أنهما لغتان، والثاني أن لكل منهما معنًى؛ فيقول: "قوله تعالى: ﴿وُقودِها﴾ يُقْرأُ بضم الواو، وفيه وجهان: أحدُهما هو بمعنى المفتوح، وهما لغتان. الثاني أن الوَقود بالفتح الحطب، وبالضم التوقُّد، فعلى هذا يكون التقدير: أصحابُ تَوَقُّدِها الناس"[12]. وقال أبو حيان: "فَعَلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ.. هُوَ الْحَطَبُ، وَعَلَى قِرَاءَةِ الضَّمِّ هُوَ الْمَصْدَرُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ ذُو وُقُودِهَا لِأَنَّ النَّاسَ وَالْحِجَارَةَ لَيْسَا هُمَا الْوُقُودَ، أَوْ عَلَى أَنْ جُعِلُوا نَفْسَ الْوُقُودِ مُبَالَغَةً، كَمَا يَقُولُ: فُلَانٌ فَخْرُ بَلَدِهِ"[13]. وقد تباينت آراء اللغويين حول هذه القراءة، فمنهم من يرى أن المعنى على قراءة الجمهور (بالفتح): اتقوا النار التي حطبُها الناس والحجارة، وعلى قراءة طلحة هناك مضاف محذوف، والتقدير: (اتقوا النار التي إيقادُها.. أي تُوقَد بهم، كابن جني وأبي حيان. ومنهم مَن رجّح قراءة الفتح على الضم كالنحّاس. ومنهم من رأى أن القراءتين لغتان كالعكبري.

في قوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ﴾. (سورة النساء: 34). قال ابن جنّي: ومن ذلك قراءة طلحة: ﴿فالصَّوالِحُ قوانِتُ حوافِظُ للغيب﴾. قال أبو الفتح: التكسير هنا أشبه لفظًا بالمعنى، وذلك أنه إنما يراد هنا معنى الكثرة، لا صالحات من الثلاث إلى العشر، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلة بمعنى الكثرة، والألف والتاء موضوعتان للقلة، فهما على حد التثنية بمنزلة الزيدون من الواحد إذا كان على حد الزيدان. هذا موجب اللغة على أوضاعها، غير أنه قد جاء لفظ الصحة والمعنى الكثرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ

وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾[14]، والغرض في جميعه الكثرة، لا ما هو لما بين الثلاثة إلى العشرة"[15]. قال الفراء: "وفي قراءة عَبْد اللَّه ﴿فالصوالح قوانت﴾ تصلح فواعل وفاعلات فِي جمع فاعلة"[16]. وقال النحاس: "وهذا جمع مُكَسَّر مخصوص به المؤنث بِما حَفِظَ اللَّهُ"[17]. وقال القُرطبيُّ: "وَفِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿فَالصَّوَالِحُ قَوَانِتُ حَوَافِظُ﴾، وَهَذَا بِنَاءٌ يَخْتَصُّ بِالْمُؤَنَّثِ" ثم نقل كلام ابن جِنّي[18]. وقال العكبري: "وَقُرِئَ: ﴿فَالصَّوَالِحُ قَوَانِتُ حَوَافِظُ﴾ وَهُوَ جَمْعُ تَكْسِيرٍ دالٌّ عَلَى الْكَثْرَةِ، وَجَمْعُ التَّصْحِيحِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ بِوَضْعِهِ، وَقَدِ اسْتُعْمِلَ فِيهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[19]"[20]. وقال أبو حفص الدمشقي وقد ذكر أنها قراءةُ ابنِ مسعود: "وفيما قالهُ أبُو الفتح وأبُو البقاءِ نَظَرٌ، فإنَّ ﴿الصَّالِحات﴾ في القراءةِ المشْهُورَةِ مُعَرَّفَةٌ بِأل، وقَد تَقَدَّمَ أنَّه تكُونُ لِلْعُمُومِ، إلَّا أنَّ العموم المفيد للكثرة ليس مِنْ صيغَةِ الجَمْعِ، بل مِنْ (أَلْ)، وإذا ثَبَتَ أن (الصَّالِحَاتِ) جمعُ كَثْرَةٍ، لَزِمَ أنْ يكُونَ (قَانِتَات) و(حَافِظَات) للكثرة؛ لأنَّهُ خبرٌ عن الجميعِ، فَيُفِيدُ الكَثْرَةَ، ألا تَرَى أنَّكَ إذا قلت: الرِّجَالُ قَائِمُونَ، لَزِمَ أنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرِّجَالِ قَائِماً، ولا يجوز أن يكُونَ بعضُهم قاعداً، فإذاً القراءةُ الشَّهيرةُ وافيةٌ بالْمعنى المقصود"[21]، فقد وجَّه كلٌّ من ابن جني والعكبري قراءةَ طلحة – بالتكسير – بأنها تدل على الكثرة بينما جمع المؤنث السالم (جمع التصحيح) يدل على القلة إلّا في بعض الأحيان فيُرادُ به الكثرة، واستشهدا على ذلك من القرآن الكريم، في حين كان لأبي حفص الدمشقي نظَرٌ في ذلك؛ فـ (قانتات وحافظات) خبر عن (الصالحات) الذي هو جمعُ تصحيحٍ دالٌّ على الكثرة.

في قوله تعالى: ﴿وأَخَذْنا الذينَ ظَلَمُوا بِعَذابٍ بَئيسٍ﴾ (الأعراف: 165). أورد ابن جنّي لـ ﴿بَئيسٍ﴾ إحدى عشرة قراءة وجَّهها كلها توجيهًا صرفيًّا بَيَّن أنها لغات فقال: ومن ذلك قراءة أبي جعفر وشيبة وأبي عبد الرحمن والحسن واختلف عن نافع: ﴿بعَذابٍ بِيسٍ﴾ فِعْلٍ بلا هَمْزٍ، و﴿بِئْسٍ﴾ وهي قراء السُّلَمي بخلاف، ويحيى وعاصم بخلاف. والأعمش بخلاف،

وعيسى الهَمْداني. ﴿بَيْئِسٍ﴾ مثال فَيْعِل ابنُ عباس وعاصمٌ بخلاف. ﴿بَيْئَس﴾ طلحة بن مصرف. وقرأ أبو رجاء: ﴿بائس﴾، و﴿بَيَسٍ﴾ وزن فَعَلٍ. وقراءة نصر بن عاصم وجُؤيَّة بن عائذ: و﴿بَأْس﴾، ورُوي عن مالك بن دينار أيضًا. و﴿بَيِّسٍ﴾ وزن فَعِّلٍ، يُرْوَى عن نصر بن عاصم أيضًا. و﴿بَئِس﴾ وزنُ فَعِل قراءة زيد بن ثابت و﴿بِئْس﴾. ومما رويت عن الحسن و﴿بَيْس﴾، ورويت عن نافع أيضًا؛ قال أبو الفتح: وأما ﴿بَيْئِس﴾ على فَيْعِل ففيه النظر؛ وذلك أن هذا البناءَ مما يختص به ما كان معتلَّ العين كسيِّد وهَيِّن ودَيِّن ولَيِّن، ولم يجئْ في الصحيح، وكأنه إنما جاء في الهمزة لمشابهتها حرفي العلة، والشبهُ بينها وبينهما من وجوهٍ كثيرةٍ". ويتضح من ذلك أنه وجَّه القراءة توجيهًا صرفيًّا واحدًا في فتح الهمزة وكسرها من (بَيْئِس) و(بَيْئَس)"[22]. قال السمين الحلبي: "وقرأ طلحة وخارجة عن نافع ﴿بَيْسٍ﴾ بفتح الباء وسكون الياء مثل كَيْل وأصله: (بَيْئَس) مثل: (ضَيْغَم) فخفَّف الهمزةَ بقلبها ياءً وإدغامِ الياء فيها، ثم خَفَّفه بالحذف كـ (مَيْت) في (مَيّت).."[23]، ذكرها علماء اللغة والقراءات[24]. وقد تبيَّن هنا من خلال أقوال اللغويين أن هذه القراءات الإحدى عشرة هي لغات لكلمة (بئيس) ما يشهد للعربية بالسَّعة والاستيعاب.

في قوله تعالى: ﴿وأَقِمِ الصلاةَ طَرَفَيِ النَّهارِ وزُلَفًا مِن اللَّيلِ﴾ (هود: 114). قال ابن جنّي: ومن ذلك: ﴿زُلُفًا﴾ بضم الزاي واللام، قرأ بها أبو جعفر يزيد وطلحة بن مصرف بخلاف، وعيسى وابن أبي إسحاق. قال أبو الفتح: مَن قال: ﴿زُلُفًا﴾ بضم الزاي واللام جميعًا فواحدته زُلُفَة، كبُسُرَة وبُسُر فيمن ضم السين، ومَن قرأ: "زُلْفًا" بسكون اللام فواحدته زُلْفَة، وأما قراءة الجماعة: ﴿وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ﴾ فعلى الظاهر، نحو: غُرْفَة وغُرَف، وصُفَّة وصُفَف"[25]. قال النحاس: "وقرأ أبو جعفر ﴿وَزُلُفاً﴾ بضمّ الزاي واللام وهو جمع زليف لأنه قد نطق بزليف ويجوز أن يكون واحدًا، وقرأ ابن محيصن ﴿وَزُلُفاً مِنَ اللَّيْلِ﴾ بضم الزاي

وإسكان اللام والتنوين وهو مسكن من زلف لأزلف الفتحة خفيفة"[26]. وقال العكبري: "وَيُقْرَأُ بِضَمِّهَا وَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَمْعُ زُلْفَةٍ أَيْضًا، وَكَانَتِ اللَّامُ سَاكِنَةً مِثْلَ بُسْرَةٍ وَبُسْرٍ، وَلَكِنَّهُ أَتْبَعَ الضَّمَّ الضَّمَّ. وَالثَّانِي: هُوَ جَمْعُ زَلِيفٍ، وَقَدْ نُطِقَ بِهِ"[27]. وقال السمين الحلبي: "وفي هذه القراءةِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه جمع زُلْفة أيضاً، والضمُّ للإتباع، كما قالوا بُسْرة وبُسُر بضم السين إتباعاً لضمة الباء. والثاني: أنه اسمٌ مفرد على هذه الزِّنة كعُنُق ونحوه. الثالث: أنه جمع زَلِيف، وفَعيل يُجمع على فُعُل نحو: رَغِيف ورُغُف، وقَضِيب وقُضُب"[28]. وقال القرطبي: "وَقَرَأَ ابْنُ الْقَعْقَاعِ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُمَا ﴿وَزُلَفًا﴾ بِضَمِّ اللَّامِ جَمْعُ زَلِيفٍ، لِأَنَّهُ قَدْ نَطَقَ بِزَلِيفٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدُهُ (زُلْفَةً) لُغَةً، كَبُسْرَةٍ وَبُسُرٍ، فِي لُغَةِ مَنْ ضَمَّ السِّينَ"[29]. وقال الجزري: "فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِضَمِّ اللَّامِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ طَلْحَةَ وَشَيْبَةَ وَعِيسَى بْنِ عَمْرٍو بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَرِوَايَةُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ وَمَحْبُوبِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ اللَّامِ، وَهُمَا لُغَتَانِ مَسْمُوعَتَانِ فِي جَمْعِ زُلْفَةً، وَهِيَ الطَّائِفَةُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ كَمَا قَالُوا: ظُلَمٌ فِي ظُلْمَةٍ"[30]. يظهر بهذا التوجيه أن في (زُلف) ثلاثَ لغات: ضم اللام وإسكانها وفتحها، ولكل لغة جمعها. فقراءة الضم ليست من الشواذّ، فهي من العشرة لأبي جعفر المدني.

في قوله تعالى: ﴿قالُوا بَشَّرْناكَ بِالْحَقِّ فلا تَكُن مِّنَ القانِطِينَ﴾ (الحِجْر: 55). قال ابن جنّي: ومن ذلك قراءة يحيى والأعمش وطلحة بن مصرف، ورويت عن أبي عمرو: ﴿من القَنِطِين﴾. قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون في الأصل "القانِطِين" كقراءة الجماعة؛ إلا أن العرب قد تحذف ألف فاعل في نحو هذا تخفيفًا، قال الراجز:

أَصْبَحَ قَلْبِي صَرِدا لا يَشْتَهي أَنْ يَرِدا

إلا عَرَادًا عَرِدا وصِلِّيانًا بَرِدا

وعَنْكَثًا مُلْتَبِدا

يريد عاردا وباردا، فحذف الألف تخفيفا. ألا ترى أن أبا النجم قال:

كأنَّ في الفُرْشِ القَتَادَ العَارِدا

أي القويُّ الخشن، وقد ذكرنا نحو هذا. وقد يجوز في ﴿الْقَنِطِينَ﴾ غير هذا، وذلك أنهم قد قالوا: قَنِطَ يقنَطُ، فقد يكون ﴿الْقَنِطِينَ﴾ من قَنِطَ يقنَطُ هذه، ويكون القانِطُون من قَنَطَ"[31]. قال ابن خالويه: "وَيُقْرَأُ ﴿مِنَ الْقَنِطِينَ﴾ وَمَعْنَاهُمَا: مِنَ الْآيِسِينَ"[32]. وقال العكبري: "وَيَجُوزُ قَانِطٌ وَقَنِطٌ"[33]. وقد وجه ابن جني هاتين القراءتين توجيهًا صرفيًّا؛ فصيغة اسم الفاعل (القانطون) من (قَنَطَ يقنِطُ)، وصيغة المبالغة (الْقَنِطُونَ) من (قَنِطَ يقنَطُ). ويتَّضح من ذلك وجهان، الأول: أن يكونَ مقصوراً من ﴿القانطين﴾ والعربُ تحذفُ ألفَ فاعلٍ في نحوِ هذا تخفيفاً. الثاني: أن يكون من قَنِطَ يَقْنَطُ بكسرِ العينِ في الماضي وفتحِها في المضارع، فيقالُ: قَنِطَ فهو قَنِطٌ، وقَنَطَ فهو قانِطٌ.

في قوله تعالى: ﴿هَذا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وذِكْرُ مَنْ قَبْلي﴾ (الأنبياء: 24). قال ابن جنّي: "قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي﴾، بالتنوين في (ذكر)، وكسر الميم من (مِنْ). قال أبو الفتح: هذا أحد ما يدل على أن (مع) اسم، وهو دخول "مِنْ" عليها. حكى صاحب الكتاب وأبو زيد ذلك عنهم: (جِئْتُ مِنْ مَعِهِمْ)، أي: مِنْ عِنْدِهِم، فكأنه قال: هذا ذِكْرٌ مِنْ عِنْدي ومِنْ قَبلي، أي: جِئْتُ أنا به، كما جاء به الأنبياءُ مِنْ قَبلي، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾[34]، قُرِئَتْ: ﴿هذا ذكرٌ مِنْ مَعِي وذكرٌ مِنْ قَبْلِي﴾، ووجهها جَيِّدٌ. ومَعْنَاه: هذا ذكرٌ مما أنزل عَلَى مِمَّا هو مَعِي، وذكرٌ مِنْ قبلي. قال أبو إسحاق: يريد بقوله " مَن مَعِي " أي من الذي عندي، أو من الذي قبلي"[35]. وقال الزَّجّاج: "وقد قُرِئَتْ: هذا ذكرٌ مِنْ مَعِي وذكرٌ مِنْ قَبْلِي، ووجهها جَيِّدٌ. ومَعْنَاه: هذا ذكرٌ مما أنزل عَلَى مِمَّا هو مَعِي، وذكرٌ مِنْ قبلي"[36]. وقال النحاس: "وحكى أبو حاتم أنّ يحيى بن يعمر وطلحة قرآ: ﴿هذا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ

مَنْ قَبْلِي﴾، فزعم أنه لا وجه لهذا"[37]. وقال أبو حيان: "وقرىء بتنوين (ذِكْر) فيهما و(مَنْ) مَفْعُولٌ مَنْصُوبٌ بِالذِّكْرِ كَقَوْلِهِ: ﴿أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾[38]، وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ وَطَلْحَةُ بِتَنْوِين (ذِكْر) فِيهِمَا وَكَسْرِ مِيمِ (مِنْ) فِيهِمَا، وَمَعْنَى (مَعِيَ) هُنَا عِنْدِي، وَالْمَعْنَى: هَذَا ذِكْرُ مَنْ عِنْدِي ومَنْ قَبْلِي، أَيْ: أُذَكِّرُكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ الَّذِي عِنْدِي كَمَا ذَكَّرَ الْأَنْبِيَاءُ مِنْ قَبْلِي أُمَمَهُمْ، وَدُخُولُ (مِنْ) عَلَى (مَعَ) نَادِرٌ، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى الصُّحْبَةِ وَالِاجْتِمَاعِ أُجْرِيَ مَجْرَى الظَّرْفِ، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ (مِنْ) كَمَا دَخَلَتْ عَلَى (قَبْلُ) و(بَعْدُ) و(عِنْدَ)، وَضَعَّفَ أَبُو حَاتِمٍ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ لِدُخُولِ مِنْ عَلَى مَعَ وَلَمْ يَرَ لَهَا وَجْهًا"[39]. هذه القراءة جاءت بقطع (ذِكر) عن الإضافة ليكون (مِن) حرف جر، وهو دليل اسمية (مع) لدخول (مِن) عليها كما استشهد بذلك بعض علماء اللغة، ولو أن بعضهم اعتبره نادرًا.

في قوله تعالى: ﴿يَكادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصارِ﴾ (النور: 43). قال ابن جنّي: "ومن ذلك قراءة طلحة بن مُصرّف: ﴿سَنَاءُ بَرْقِهِ﴾. قال أبو الفتح: السَنَاءُ، ممدودًا: الشَّرَفُ؛ يُقال: رَجُلٌ ظاهِرُ النُّبْلِ والسَّناءِ. والسَّنَى مقصورا: الضوء. وعليه قراءة الكافّة: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾، أي: ضَوءُ بَرْقِه. وأما ﴿سَنَاءُ بَرْقِهِ﴾ فقد يجوز أن يكون أراد المبالغة في قوة ضوئه وصفائه، فأطلق عليه لفظ الشرف. كقولك: هذا ضوء كريم، أي: هو غاية في قوته وإنارته، فلو كان إنسانا لكان كريما شريفًا"[40]. قال ابن سيده: " فَأَما قِراءة من قَرَأَ ﴿يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأَبْصَارِ﴾ فَإِن السَّنَاءَ بالمدِّ الارتفاعُ فَلَمَّا كَانَ سَنَا البَرْقِ مُسْتَطِيرًا مُرتفعًا ساغَ فِيهِ المِدُّ ذَهابًا إِلَى الِارْتِفَاع "[41]. وقال الرازي: "و(سَنَاءُ بَرْقِهِ) عَلَى الْمَدِّ، وَالْمَقْصُورُ بِمَعْنَى الضَّوْءِ وَالْمَمْدُودُ بِمَعْنَى الْعُلُوِّ وَالِارْتِفَاعِ مِنْ قولك سنى للمرتفع"[42]. وقال ابن منظور: "مَنْ قرأَ: يكادُ سَناءُ بَرْقِه، مَمْدُودٌ، فَلَيْسَ السَّناءُ مَمْدُودًا لُغَةً فِي السَّنا الْمَقْصُورِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا عَنَى بِهِ ارتفاعَ الْبَرْقِ ولُمُوعَه صُعُدًا كَمَا قَالُوا: (بَرْق رافِع)"[43]. وقد خالفت هذه القراءةُ قراءةَ الجمهور في

الصَّرْف فتبع ذلك اختلافٌ في الدلالة؛ فجاءت بالمدِّ صرفًا وبمعنى العُلوِّ والِارْتِفَاعِ دلالةً، فزادت على لمعان البرق معنى الارتفاع.

في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ (الفرقان: 53). قال ابن جنّي: "ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف: ﴿وَهَذَا مَلِحٌ أُجَاجٌ﴾، وأشار إليه عند سورة فاطر[44].. قال أبو الفتح: قال أبو حاتم: هذا منكر في القراءة، فقوله: هو منكر في القراءة يجوز أن يريد به أنه لم يُسمع في اللغة، وإن كان سُمِعَ فقليلٌ وخبيث، ويجوز أن يكون ذهب فيه إلى أنه أراد مالح، فحذف الألف تخفيفا كما ذكرنا قبل من قوله:

إلا عَرَادًا عَرِدَا ... وصلِّيَانًا بَرِدَا

وهو يريد عارِدًا وبارِدًا". وقد ضُبِطت (ملح) بإسكان اللام، والمقصود كسرُها؛ لقول ابن جني فيما بعدُ: (ويجوز أن يكون ذهب فيه إلى أنه أراد مالح)، وكما مثَّل لذلك بـ (عَرِدا، بَرِدا) يريد بهما (عارِدا، باردا) فثبت به الكسر"[45]. قال النحاس: "وقرأ طلحة: ﴿وَهذا مَلِحٌ أُجاجٌ﴾ بفتح الميم وكسر اللام بغير ألف، وأما المالح فهو الذي يجعل الملح لإصلاح الشيء". ولم يذكر ذلك عند الفرقان"[46]. وقال العكبري: "الْمَشْهُورُ عَلَى الْقِيَاسِ يُقَالُ: مَاءٌ مِلْحٌ؛ وَقُرِئَ ﴿مَلِح﴾ بِكَسْرِ اللَّامِ، وَأَصْلُهُ: مَالِحٌ، عَلَى هَذَا، وَقَدْ جَاءَ فِي الشُّذُوذِ؛ فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ كَمَا قَالُوا فِي بَارِدٍ بَرِدٌ"[47]. وقال أبو حيان: "وَقَرَأَ طَلْحَةُ وَقُتَيْبَةُ عَنِ الْكِسَائِيِّ ﴿مَلِحٌ﴾ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ اللَّامِ وَكَذَا فِي فَاطِرٍ.. وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ فِي كِتَابِ اللَّوَامِحِ: هِيَ لُغَةٌ شَاذَّةٌ قَلِيلَةٌ. وَقِيلَ: أَرَادَ مَالِحٌ فَقَصَرَهُ بِحَذْفِ الْأَلِفِ فَالْمَالِحُ جَائِزٌ فِي صِفَةِ الْمَاءِ"[48]. وقال السمين الحلبي: "وقرأ طلحة وقتيبة عن الكسائي ﴿مَلِحٌ﴾ بفتح الميم وكسرِ اللام، وكذا في سورة فاطر، وهو مقصورٌ مِنْ مالح، كقولهم: بَرِد في بارد قال: (وصِلِّيانًا بَرِدا..) وماء مالح لغةٌ شاذةٌ. وقال أبو حاتم: (وهذه قراءةٌ مُنْكَرَةٌ)"[49]. أنكر بعض علماء اللغة هذه القراءة ومنهم

من وصفها بالشذوذ وأنها لم تُسمَع، وإنْ سُمِعت فهي قليلة في السَّماع، مع أن بعضَهم – كابن جِنّي والعكبري – وجَّهَ حذف الألف منها بالأمثلة المصنوعة؛ بل أيَّد ورودَ مثلها في الشعر العربي، وظاهرة القصر معروفة في العربية كما أشار بعضهم.

المبحث الثاني: قراءة طلحة بن مُصَرِّف في الأفعال:

في قوله تعالى: ﴿ومَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِه مُهاجِرًا إلى اللهِ ورَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾. (النساء: 100). قال ابن جنّي: "ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان: ﴿ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ﴾، برفع الكاف. قال أبو الفتح: ظاهر هذا الأمر أن ﴿يدركُه﴾ رفع على أنه خبر ابتداء محذوف؛ أي: ثم هو يدركه الموت، فعطف الجملة التي من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله، فهما إذن جملة، فكأنه عطف جملة على جملة. وجاء العطف هاهنا أيضًا لما بين الشرط والابتداء من المشابهات، فمنها أن حرف الشرط يجزم الفعل، ثم يعتور الفعل المجزوم مع الحرف الجازم على جزم الجواب، كما أن الابتداء يرفع الاسم المبتدأ، ثم يعتور الابتداء والمبتدأ جميعًا على رفع الخبر؛ ولذلك قال يونس في قول الأعشى:

إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عادَتُنا أَو تَنْزِلُونَ فَإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ:

إنما أراد: (أو أنتم تنزلون)، أفلا تراه كيف عطف المبتدأ والخبر على فعل الشرط الذي هو تركبوا؟"[50].

ذكر ذلك سيبويه فقال في (باب الساكن الذي تُحَرِّكُه في الوقف إذا كان بَعْدَه هاءُ المذكرِ الذي هو علامةُ الإضمارِ لِيكونَ أَبْيَنَ لها كما أَرَدْتَ ذلك في الهمزة): "وذلك قولك: ضَرَبَتُهُ، واضْرِبُهْ، وَقَدُهْ، ومِنُهْ، وعَنُهْ. سمعنا ذلك من العرب، ألقَوا عليه حركةَ الهاء حيث حرَّكوا لِتِبْيانها؛ قال الشاعر، وهو زيادٌ الأعجم:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ"[51].

وقال أبو حفص الدمشقي: "يريد: (لم أضْرِبْهُ) بسكون البَاء للجَازِم، ثم نَقَل إليها حَرَكَة الهاءِ، فصار اللَّفْظُ (ثم يُدْرِكْهْ) ثم أجْرَى الوصْلَ مُجْرى الوَقْفِ، فالتقى ساكنان، فاحْتاجَ إلى تَحرِيك الأوَّلِ وهو الهَاءُ، فَحَرَّكها بالضَّمِّ؛ لأنه الأصلُ، وللإتباع أيضًا"[52]. وقال العكبري: "﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ﴾: مَجْزُومٌ عَطْفًا عَلَى ﴿يَخْرُجْ﴾، وَيُقْرَأُ بِالرَّفْعِ عَلَى الِاسْتِئْنَافِ؛ أَيْ: ثُمَّ هُوَ يُدْرِكُهُ"[53]. وقال أبو حيان: "وَخُرِّجَ عَلَى وَجْهٍ آخَرَ وَهُوَ: أَنَّ رَفْعَ الْكَافِ مَنْقُولٌ مِنَ الْهَاءِ، كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقِفَ عَلَيْهَا، ثُمَّ نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَاءِ إِلَى الْكَافِ كَقَوْلِهِ: (وذكر بيت زياد الأعجم) يُرِيدُ: (لَمْ أَضْرِبْهُ)، فَنَقَلَ حَرَكَةَ الْهَاءِ إِلَى الْبَاءِ الْمَجْزُومَةِ"[54]. فقد عكست هذه القراءة ظاهرةً لغوية صوتية عُرِفت عند اللغويين والنحاة، وهي التقاء ساكن مع ضمير الغائب في الوقف، وحين لا يصح التقاء ساكنين فإنه يجب تحريك ما قبل الأخير لأنه لا يُوقَف على متحرّك.

في قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلاءِ الذينَ أَقْسَمْتُمْ لا يَنالُهُمُ اللهُ بِرَحْمَةٍ اُدْخِلُوا الْجَنَّةَ لا خَوفٌ علَيكُمْ ولا أَنْتُمْ تَحْزَنونَ﴾ (الأعراف: 49). قال ابن جنّي: "وقرأ طلحة بن مُصرِّف: ﴿بِرَحْمَةٍ أُدْخِلُوا الْجَنَّةَ﴾، أي: فُعِلَ ذلك بهم. قال أبو الفتح: الذي في هاتين القراءتين خطابهم بقوله سبحانه: ﴿لا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾، وطريق ذلك أن قوله: "أَهَؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ" الوقف هنا، ثم يُستأنف فيقال: (دَخَلُوا الجنة)، أو (أُدْخِلُوا الجنة) أي: قد دخَلوا أو أُدخلوا، وإضمار قد موجود في الكلام نحو قوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[55]، أي: قد حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ؛ أي: فقد دخلوا الجنة، فقال لهم: ﴿لا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾"[56]. قال النحاس: "أَهؤُلاءِ إشارة إلى قوم المؤمنين الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة أي أقسمتم في الدنيا لا ينالهم الله في الآخرة برحمة يوبّخونهم بذلك وزيدوا غمّا بأن قيل لهم ادْخُلُوا الْجَنَّةَ وقرأ عكرمة دخلوا الجنة بغير ألف والدال مفتوحة وقرأ طلحة بن مصرف أدخلوا الجنة بكسر الخاء على أنه فعل ماض"[57]. وقال العُكبري: "﴿ادْخُلُوا﴾: تَقْدِيرُهُ: فَالْتَفَتُوا إِلَى أَصْحَابِ الْجَنَّةِ، فَقَالُوا: ادْخُلُوا، وَيُقْرَأُ فِي الشَّاذِّ: ﴿أُدْخِلُوا﴾ عَلَى

الِاسْتِئْنَافِ، وَذَلِكَ يُقَالُ بَعْدَ دُخُولِهِمْ. ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾: إِذَا قُرِئَ ﴿ادْخُلُوا﴾ عَلَى الْأَمْرِ كَانَتِ الْجُمْلَةُ حَالًا؛ أَيِ: ادْخُلُوا آمِنِينَ، وَإِذَا قُرِئَ عَلَى الْخَبَرِ كَانَ رُجُوعًا مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ"[58]. وقال القرطبي: "وَقَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ" أُدْخِلُوا الْجَنَّةَ" بِكَسْرِ الْخَاءِ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ، وَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ أَصْحَابَ الْأَعْرَافِ مَلَائِكَةٌ أَوْ أَنْبِيَاءُ، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ ذَلِكَ إِخْبَارٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى"[59]. فقد أوجب ابن الجني على قراءة طلحة ﴿أُدْخِلُوا﴾ الوقف عند قوله تعالى ﴿بِرَحْمَةٍ﴾ حتى يستقيم الكلام إعرابًا ومعنًى، ولو أنها شاذّة – كما أشار. وأتبع القُرطبيُّ هذه القراءةَ معنًى مُغايِرًا لمعنى قراءة الجمهور، وهو أن أَصْحَابَ الْأَعْرَافِ مَلَائِكَةٌ أَوْ أَنْبِيَاءُ، حيث لا يُفارق الإعراب المعنى.

في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الأَنْفالِ﴾ (الأنفال: 1). قال ابن جنّي: "من ذلك قرأ ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وعلي بن الحسين وأبو جعفر مُحَمَّد بن علي وزيد بن علي وجعفر بن مُحَمَّد وطلحة بن مصرف: ﴿يَسأَلونك الأَنْفَالَ﴾. قال أبو الفتح: هذه القراءة بالنصب مؤدية عن السبب للقراءة الأخرى التي هي: ﴿عَنِ الْأَنْفَالِ﴾، وذلك أنهم إنما سألوه عنها تعرضًا لطلبها، واستعلامًا لحالها: هل يَسُوغُ طَلَبُها؟ وهذه القراءة بالنصب إصراح بالتماس الأنفال، وبيانٌ عن الغرض في السؤال عنها، فإن قلت: فهل يحسن أن تحملها على حذف حرف الجر حتى كأنه قال: يسألونك عن الأنفال، فلما حذف (عن) نصب المفعول، كقوله: (أَمرتُك الخيرَ فافعل ما أُمرت به)، قيل: هذا شاذٌّ، إنما يحمله الشعر، فأما القرآن فيُختار له أفصح اللغات، وإن كان قد جاء: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[60]، و﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[61]. فإن الأظهر ما قدمناه"[62]. قال النحاس: "وقرأ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ﴿يَسأَلونك الأَنْفَالَ﴾ يكون على التفسير وتعدّت يسألونك إلى مفعولين"[63]. قال أبو حيان: "وَقَدْ يَكُونُ السُّؤَالُ لِاقْتِضَاءِ مَالٍ وَنَحْوِهِ فَيَتَعَدَّى إِذْ ذَاكَ لِمَفْعُولَيْنِ تَقُولُ: (سَأَلْتُ زِيَادًا مَالًا)، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ السُّؤَالَ هُنَا بِهَذَا الْمَعْنَى وَادَّعَى زِيَادَةَ عَن، وَأَنَّ

التَّقْدِيرَ يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَالَ، وَهَذَا لَا ضَرُورَة تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، وَيَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ بِإِسْقَاطِ عَنْ عَلَى إِرَادَتِهَا لِأَنَّ حَذْفَ الْحَرْفِ، وَهُوَ مُرَادٌ مَعْنًى، أَسْهَلُ مِنْ زِيَادَتِهِ لِغَيْرِ مَعْنًى غَيْرَ التَّوْكِيدِ"[64]. وقال السمين الحلبي عن (سأل): "وقد تكون لاقتضاء مالٍ ونحوه فتتعدَّى لاثنين نحو: (سألتُ زيدًا مالًا). وقد ادَّعى بعضُهم أن السؤالَ هنا بهذا المعنى، وزعم أن (عَنْ) زائدةٌ، والتقدير: يسألونك الأنفالَ، وأيَّد قولَه بقراءة سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وعلي بن الحسين وزيدٍ ولدِه ومُحَمَّد الباقر ولدِه أيضاً وولده جعفر الصادق وعكرمة وعطاء والضحاك وطلحة بن مصرف: ﴿يسألونك الأنفالَ﴾ دون (عن)، والصحيحُ أن هذه القراءةَ على إرادةِ حرفِ الجر"[65]. فقد وجّه ابن جني قراءة طلحة بالنصب على نزع الخافض، واستشهد لذلك من القرآن الكريم، بينما رَدَّ كل من السمين وأبي حيان زيادة (عن) ورأى أنّ الفعل (يسأل) يتعدّى إلى مفعولين. وهناك فارق بين التوجيهين كبير؛ حيث يختلف المعنى، فقوله تعالى ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ يختلف عن قوله: ﴿يسألونك الأنفالَ﴾؛ لأن موسى – عليه السلام – لم يختر كلَّ القوم؛ بينما أهل بدر سألوا كلَّ الأنفال.

في قوله تعالى: ﴿وقالُوا أَساطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَها﴾ (الفرقان: 5). قال ابن جنّي: "ومن ذلك قراءة طلحة بن مُصرّف: ﴿أُكْتُتِبَهَا﴾، بضم الألف والتاء الأولى وكسر الثانية. قال أبو الفتح: قراءة العامة: ﴿اكْتَتَبَها﴾ معناه استكتبها، ولا يكون معناه كتبها، أي: كتبها بيده؛ لأنه – عليه السلام – كان أُمِّيًّا لا يكتب، وهو من تمام إعجازه، وأنه لم يكن يقرأ الكتب فيُظَنُّ بما يُوْرِدُه من الأنباء المتقادمة الأزمان كان عن قراءته الكتب. فـ ﴿اكْتَتَبَهَا﴾ معناه استَكْتَبَها؛ لأنه لم يَكُنْ أَحَدٌ من المشركين يَدَّعي أنه يَقرأُ الكُتُبَ، وإذا كان كذلك فمعنى ﴿أُكْتُتِبَهَا﴾ إنما هو استُكْتِبَها، وهو على القَلْب، أي: استُكْتِبَتْ له"[66]. قال العُكْبَري: " يُقرأُ بضم التاء

الأولى وكسر الثانية على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أي: أُرْصِدَ لكتابتِها"[67]. وقال أبو حيان: "وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ ﴿اكْتَتَبَها﴾ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَقِرَاءَةُ طَلْحَةَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَالْمَعْنَى (اكْتَتَبَها كَاتِبٌ لَهُ) لِأَنَّهُ كَانَ أُمِّيًّا لَا يَكْتُبُ بِيَدِهِ وَذَلِكَ مِنْ تَمَامِ إِعْجَازِهِ، ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ فَأَفْضَى الْفِعْلُ إِلَى الضَّمِيرِ فَصَارَ (اكْتَتَبَها إِيَّاهُ كَاتِبٌ)، ثُمَّ بُنِيَ الْفِعْلُ لِلضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ إِيَّاهُ فَانْقَلَبَ مَرْفُوعًا مُسْتَتِرًا بَعْدَ أَنْ كَانَ بَارِزًا مَنْصُوبًا وَبَقِيَ ضَمِيرُ الْأَسَاطِيرِ عَلَى حَالِهِ، فَصَارَ (اُكْتُتِبَها) كَمَا تَرَى"[68]. فوجه هذه القراءة بالبناء للمجهول أنه طلب ممَّن يكتب أن يكتبها له، مع علمهم أن صاحبهم أميّ وليس بحضرته من يُملي أو يكتب!! فأنّى له – ﷺ – ذلك، فكان ذلك أكبر علامات التمادي في العناد والجهل والعجز.

في قوله تعالى: ﴿ولَو أَنَّما في الأرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ والبَحْر يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ (لقمان: 27). قال ابن جنّي: ومن ذلك قراءة ابن مسعود: ﴿وَبَحْرٌ يُمِدُّهُ﴾، وهي قراءة طلحة بن مصرف. قال أبو الفتح: وأما ﴿وَالْبَحْرُ يُمِدُّه﴾، بضم الياء فتشبيه بإمداد الجيش، يُقال: مَدَّ النهرُ، ومَدَّه نهرٌ آخرُ، وأمددت الجيش بمدد. قال الله تعالى: ﴿مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾[69]، قال العجاج:

ماءٌ قَرِيٌّ مَدَّهُ قَرِيّ"[70].

قال الفراء: "والشيءُ إِذَا مَدَّ الشيءَ فزاد فكان زيادةً فِيهِ فهو يَمُدُّه تَقُولُ دجلة تَمُدّ بئارنا وأَنْهارنا، والله يُمِدّنا بِهَا. وتقول: قد أمددتُك بألفٍ فَمَدُّوكَ، يُقاس عَلَى هَذَا كل ما ورد"[71].

وقال النحاس: "﴿يَمُدُّه﴾، وحُكِي ﴿يُمِدُّهُ﴾ على أنهما لغتان بمعنى واحد، وحُكِي التفريق بين اللغتين، وأنّه يُقال فيما كان يزيد في الشيء مَدَّه يَمُدُّه، كما تقول: مَدَّ النيلُ الخليجَ؛ أي زاد فيه، وأَمَدَّ اللهُ – جَلّ وعَزّ – الخليجَ بالنيل. وهذا أحسنُ القولين، وهو مذهب الفراء"[72].

وقال ابن قتيبة: "و(أَمْدَدْتُه بالمال والرجال)، و(مَدَدْتُ دَوَاتِي بالمِداد)؛ قال الله عزّ وجلّ: ﴿والبحرُ يَمُدُّهُ منْ بعدِهِ سبعةُ أبحرٍ﴾ هو من المِداد، لا من الإمدادِ و(مَدَّ الفُرَاتُ)، و(أمدَّ

الجرحُ) إذا صارت فيه مِدَّةٌ"[73]. وقال الثعلبيُّ: "كل ما كان على جهة القوة والإعانة، قيل فيه: أَمَدَّه يُمِدُّه إِمْدادًا، وكل ما كان على جهة الزيادة قيل: مَدَّه يَمُدُّه مَدًّا، ومنه قوله: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾، وقال بعضهم: المد في الشر، والإمداد في الخير. يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[74]. وقال في الخير: ﴿أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ﴾[75]"[76]. وقال العكبري: "وَضَمُّ يَاءِ (يُمِدُّهُ) وَفَتْحُهَا: لُغَتَانِ"[77]. جاءت آراء اللغويين متقاربة حول هذه القراءة، فبعضهم يرى أنّ أكثر ما جاء الإمداد في المحبوب، والمد في المكروه كابن قتيبة والثعلبي، ومنهم من يرى أنّ الْمَدّ والإمداد لغتان كالفراء والعكبري.

في قوله تعالى: ﴿وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾ (سبأ: 51). قال ابن جنّي: "ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف: ﴿وَأَخْذٌ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾، منصوبة الألف، منونة. قال أبو الفتح: لك في رفعه ضربان: إن شئت رفعته بفعل مضمر يدل عليه قوله: فَلا فَوْتَ، أي: وأحاط بهم أخذٌ من مكان قريب. وذكر القرب، لأنه أَحْجَى بتحصيلهم، وإحاطَتِه بهم. وإن شئت رفعته بالابتداء، وخبره محذوف، أي: وهناك أخذٌ لهم، وإحاطةٌ بهم"[78]. وقال أبو حيان: وَطَلْحَةُ ﴿فَلَا فَوْتٌ﴾، وَأَخْذٌ مَصْدَرَيْنِ مُنَوَّنَيْنِ. وَقَرَأَ أُبَيٌّ: فَلَا فَوْتَ مَبْنِيًّا، وَأَخْذٌ مَصْدَرًا مُنَوَّنًا، وَمَنْ رَفَعَ وَأَخْذٌ فَخَبَرُ مُبْتَدَأٍ، أَيْ وَحَالُهُمَا أَخْذٌ أَوْ مُبْتَدَأٌ، أَيْ وَهُنَاكَ أَخْذٌ"[79]. وجوَّز الزجاج ﴿فلا فَوْتٌ﴾ لغةً بالرفع إلّا أنه أنكر كونها قراءةً؛ فقال: "ويجوز فَلَا فَوْتٌ، ولا أعلم أحداً قَرَأَ بِهَا فإن لم تثبت بها روَايةٌ فَلَا تقرأنَّ بها، فإن القراءة سُنَّةٌ"(80). بناءً على ذلك تكون قراءة (أخْذ) بالمصدر في حال رفع (فَوْتٌ) من باب عطف مصدر على مصدر، أمّا قراءة أُخِذُوا فهي على الاستئناف لأنه لا يكون عطف فعل اسم، ما دامت قد وردت بها قراءة كما قال بأن القراءة سُنّةٌ.

الخاتمة والنتائج

– أن للقراءات الشاذّة أصولًا وجذورًا قديمة؛ فقد وردت عن بعض الصحابة مثل عبد الله بن عباس وابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وغيرهم، وذلك قبل أن توضع المؤلفات في المتواترة.

– أن القراءات الشاذّة – وإنْ كان قد ردَّها بعض العلماء – إلّا أن قسمًا كبيرًا من علماء اللغة والتفسير لم يُهملها، وعلى رأسهم ابن خالويه وابن جني والعُكْبَري

– أن قراءة طلحة ليست كلها من الشواذّ، فقد توافق قراءةٌ له قراءةً من القراءات العشر المتواترة كقراءة ﴿زُلَفًا﴾ بضم اللام، وتمت الإشارة إلى ذلك في موضعه.

– قد يرد أحد العلماء قراءة ويحتج لها ابن جني، فهو ليس ناقلًا فحسبُ؛ كقراءة: ﴿مَلْحٌ﴾ التي أنكرها أبو حاتم واحتج لها ابن جني، ذُكِر ذلك في موضعه.

– أنّ للقراءات الشاذّة دورًا واضحًا بُنيَتْ عليه قواعد في النحو العربي، وذلك نحو اعتبار الفعل (يسأل) يتعدَّى إلى مفعولين في قراءة ﴿يَسأَلونك الأَنْفَالَ﴾.

– لأن القراءات الشاذّة مُوغِلة في القِدَم؛ فقد كان واجبًا اعتماد جزء من التقعيد النحوي عليها، ولم يُسْتَغنَ عنها.

الهوامش :

1. ابن سِيْدَه، علي بن إسماعيل (458هـ)، الْمُحْكَم والْمُحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار المكتبة العلمية، ط1، بيروت، 1421هـ – 2000م.:610/7.
2. السيوطي عبد الرحمن (911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ – 1974م: 265/1، 276.
3. ابن جني، عثمان (392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر. تح: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، 1389هـ – 1969م: 35/1.
4. يُنظَر فيها (ابن الجزري مُحَمَّد بن مُحَمَّد (833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1351هـ: 343/1، الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد (748هـ، معرفة القراء الكبار على الطبقات

والأعصار، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1997م: 33، 55، 66، 72، ابن سعد، مُحَمَّد بن سعد (230هـ)، الطبقات الكبرى، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1410هـ - 1990م: 308/6، البُستي، مُحَمَّد بن حبان (354هـ)، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تح: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، المنصورة، 1311هـ - 1991م: 177، ابن عساكر، أبو القاسم ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي علي بن الحسن (499هـ)، تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، تح: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ - 1995م: 26/ 61، 389، الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد (748هـ)، سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. ط3، 1405هـ - 1985م: 191/5 - 193.

5. ابن خَلِّكان، أحمد بن مُحَمَّد (681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ب.ت: 246/3 – 248.
6. ابن جِنّي، عثمان (392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر. تح: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، 1389هـ - 1969م: 32/1.
7. ابن جني، المصدر السابق، 1389هـ - 1969م: 32/1 - 33.
8. ابن جني، المصدر السابق، 1389هـ - 1969م: 63/1.
9. الكسائي، علي بن حمزة (189هـ)، معاني القرآن، إعادة بناء وتقديم: د. عيسى شحَاتَة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م: 64.
10. الزَّجّاج، إبراهيم بن السَّرِيّ (311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: د. عبد الجليل عَبدُه شلبي، عالم الكُتب، ط1، 1408هـ/1988م: 101/1.
11. النحّاس، أحمد أبو جعفر (338هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه عبد المنعم خليل إبراهيم. منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت. 1421هـ: 38/1.

12. العُكبري، عبد الله بن الحسين (616هـ)، التِّبيان في إعراب القرآن، تح: علي مُحَمَّد البجَاوي، دار الشام للتراث، بيروت ـ لبنان، ب.ت: 41/1.
13. أبو حيان، مُحَمَّد الأندلسي (745هـ)، البحر المحيط، تح: صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420هـ: 175/1.
14. الأحزاب: 35.
15. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ – 1969م: 187/1.
16. الفراء، يحي بن زياد (207هـ)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي – مُحَمَّد علي النجار – عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، مصر، ب.ت: 265/1.
17. النحّاس، مصدر سابق، 1421هـ: 212/1.
18. القُرطبيُّ، مُحَمَّد بن أحمد (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، 1384هـ – 1964م: 170/5.
19. سورة سبأ: 37.
20. العُكبري، ب.ت، مصدر سابق: 354/1.
21. النعماني، عمر بن علي أبو حفص (775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت/ لبنان، 1419هـ – 1998م: 362/6.
22. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ – 1969م: 264/1 – 265.
23. الحلبي، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين (756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: الدكتور أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق، ب.ت: 497/5.
24. منهم (الأزهريُّ، مُحَمَّد بن أحمد (370هـ)، تهذيب اللغة، تح: مُحَمَّد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت،2001م: 73/13، وابن سِيْدَه، مصدر سابق، 1421هـ/2000م: 561/8 – 562، وابن منظور.1414هـ: 20/6 –23، والنحّاس، مصدر سابق، 1421هـ: 77/2 – 78، والقرطبيُّ، مصدر سابق 1384هـ – 1964م: 308/7، والعكبري، مصدر سابق، ب.ت: 600/1، وأبو حيّان، مصدر سابق 1420هـ: 208/5) وغيرهم.

25.ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 330/1 - 331.

26.النحاس، مصدر سابق، 1421هـ: 187/2.

27.العكبري، مصدر سابق، ب.ت: 718/2.

28.الحلبي، مصدر سابق، ب.ت: 420/6.

29.القرطبُي، مصدر سابق، 1384هـ - 1964م: 110/9.

30.الجزري، مصدر سابق، 2002م: 222/2.

31.ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 4/2 - 5.

32.ابن خالويه، الحسين بن أحمد النحوي (370هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها. تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط1، القاهرة، 1314هـ - 1992م: 346/1.

33.العكبري، مصدر سابق، ب.ت: 785/2.

34.سورة الأنبياء: 24.

35.ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 61/2.

36.الزَّجّاج، مصدر سابق، 1408هـ/1988م: 389/3.

37.النحاس، مصدر سابق، 1421هـ: 48/3.

38.البلد: 14.

39.أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 421/7.

40.ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 114/2.

41.ابن سيده، مصدر سابق، 1417هـ 1996م: 429/2.

42.الرازي، مُحَمَّد بن عمر فخر الدين (606هـ)، مفاتيح الغيب - التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت، 1420هـ: 405/24.

43.ابن منظور، مصدر سابق، 1414هـ: 403/14.

44.ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 199/2.

45.ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 124/2، 350.

46.النحاس، مصدر سابق، 1421هـ: 248/3.

47.العكبري، مصدر سابق، ب.ت: 988/2.

48.أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 118/8).

49.الحلبي، مصدر سابق، ب.ت: 491/8).

50.ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 195/1.

51.سيبويه، عمرو بن عثمان، (180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط3، بيروت، 1408هـ - 1988م: 179/4 - 180.

52.النعماني، عمر بن علي أبو حفص الدمشقي (775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت/ لبنان، 1419هـ - 1998م: 599/6.

53.العكبري، مصدر سابق، ب.ت: 385/1.

54.أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 44/4 - 45.

55.سورة النساء: 90.

56.ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 249/1.

57.النحاس، مصدر سابق، 1421هـ: 55/2.

58.العكبري، مصدر سابق، ب.ت: 572/1.

59.القرطبُي، مصدر سابق، 1384هـ - 1964م: 214/7.

60.سورة الأعراف: 155.

61.سورة التوبة: 5.

62.ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 272/1.

63.النحاس، مصدر سابق، 1421هـ: 89/2.

64.أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 269/2.

65.الحلبي، مصدر سابق، ب.ت: 555/5.

66.ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 117/2.

67. العكبري، مصدر سابق، ب.ت: 194/2.

68. أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 82/8.

69. سورة الأنفال: 9.

70. ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 169/2 - 170.

71. الفراء، مصدر سابق، ب.ت: 329/2.

72. النحاس، مصدر سابق، 1421هـ: 197/3.

73. ابن قتيبة، مصدر سابق، ب.ت: 360.

74. سورة البقرة: 15.

75. سورة الأنفال: 9.

76. الثعلبيُّ، الثعلبي أحمد بن مُحَمَّد أبو إسحاق (427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: الإمام أبي مُحَمَّد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت – لبنان، 1422هـ - 2002م: 143/3.

77. (العكبري، مصدر سابق، ب.ت: 1045/2).

78. (ابن جني، مصدر سابق، 1389هـ - 1969م: 196/2).

79. (أبو حيّان، مصدر سابق، 1420هـ: 565/8).

80. (الزَّجّاج، مصدر سابق، 1408هـ/1988م: 258/4).

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

- الأزهري مُحَمَّد بن أحمد (370هـ)، تهذيب اللغة، تح: مُحَمَّد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2001م.

- البُستي، مُحَمَّد بن حبان (354هـ)، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تح: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، المنصورة، 1311هـ - 1991م.

- الثعلبي أحمد بن مُحَمَّد أبو إسحاق (427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: الإمام أبي مُحَمَّد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت – لبنان، 1422هـ - 2002م.

- ابن الجزري مُحَمَّد بن مُحَمَّد (833هـ):

غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1351هـ.

النشر في القراءات العشر، تح: جمال الدين مُحَمَّد شَرَف، دار الصحابة للتراث، ط1، طنطا، 2002م.

- ابن جني، عثمان (392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر. تح: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، 1389هـ - 1969م.

- الحلبي أحمد بن يوسف المعروف بالسمين (756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: الدكتور أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق، ب.ت.

- أبو حيان مُحَمَّد الأندلسي (745هـ)، البحر المحيط، تح: صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420هـ.

- ابن خالويه الحسين بن أحمد النحوي (370هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها. تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط1، القاهرة، 1314هـ - 1992م.

- ابن خلكان، أحمد بن مُحَمَّد (681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ب.ت.

- الذهبي مُحَمَّد بن أحمد (748هـ):

سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. ط3. 1405هـ - 1985م.

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1997م.

- الرازي، مُحَمَّد بن عمر فخر الدين (606هـ)، مفاتيح الغيب - التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت، 1420هـ.

- الزَّجّاج، إبراهيم بن السَّرِيّ (311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: د. عبد الجليل عَبدُه شلبي، عالم الكُتب. ط1. 1408هـ/1988م.

- ابن سعد مُحَمَّد بن سعد (230هـ)، الطبقات الكبرى، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1410هـ - 1990م.

- سيبويه عمرو بن عثمان، (180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط3، بيروت، 1408هـ - 1988م.

- ابن سِيْدَه، علي بن إسماعيل (458هـ):

الْمُحْكَم والْمُحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار المكتبة العلمية، ط1، بيروت، 1421هـ - 2000م.

المخصص، تح خليل إبراهم جفال. دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 1417هـ - 1996م.

- السيوطي عبد الرحمن (911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1394هـ - 1974م.

- ابن عساكر، أبو القاسم ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي علي بن الحسن (499هـ)، تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، تح: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. 1415هـ - 1995م.

- العُكْبَري عبد الله بن الحسين (616هـ):

إعراب القراءات الشواذّ، تح: مُحَمَّد السيد أحمد عَزّوز، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م.

التِّبيان في إعراب القرآن، تح: علي مُحَمَّد البجَاوي، دار الشام للتراث، بيروت ـ لبنان، ب ت.

– الفراء، يحيى بن زياد (207هـ)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي – مُحَمَّد علي النجار – عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، مصر، ب.ت.

– ابن قتيبة عبد الله الدينوري (276هـ)، أدب الكاتب، تح: مُحَمَّد الدالي. مؤسسة الرسالة، ب.ت.

– القُرْطُبي مُحَمَّد بن أحمد (671هـ)، الجْامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، 1384هـ – 1964م.

– الكسائي، علي بن حمزة (189هـ)، معاني القرآن، إعادة بناء وتقديم: د. عيسى شحَاتَة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. 1998م.

– ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين (711هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3. 1414هـ.

– النَّحَّاس، أحمد أبو جعفر (338هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه عبد المنعم خليل إبراهيم. منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت. 1421هـ.

– النعماني، عمر بن علي أبو حفص الدمشقي (775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت/ لبنان، 1419هـ -1998م.